التجربة الماليزية
نهضة أمة

مهاتير محمد

2016

مؤسسة عبد الحميد شومان
ABDUL HAMEED SHOMAN FOUNDATION
البنك العربي - ARAB BANK

التجربة الماليزية
نهضة أمة

التجربة الماليزية: نهضة أمة

الناشر: **مؤسسة عبد الحميد شومان**
تأليف: **مهاتير محمد**

ر.أ: (٢٠١٦/١٢/٥٦٤٧)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

التجربة الماليزية: نهضة أمة

الناشر: **مؤسسة عبد الحميد شومان**
تأليف: **مهاتير محمد**

العنوان بالانجليزية
The Malaysian Experience: Rise of a Nation

مؤسسة عبد الحميد شومان
ABDUL HAMEED SHOMAN FOUNDATION
البنك العربي - ARAB BANK

هاتف: 5150 464 6 962+
فاكس: 3565 463 6 962+
ص.ب: 940255 عمان، 11194 الأردن
AHSF@shoman.org.jo
shomanfdn
www.shoman.org

ردمك ISBN **978-9957-19-056-9**

فالينتينا قسيسية*

سعدت، نيابة عن مؤسسة عبد الحميد شومان، بتقديم الدكتور مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا الأسبق، وهو بالطبع غني عن التعريف، فإنجازاته في ماليزيا تتحدث عن نفسها؛ إذ أصبح بطل العالم عند شعوب العالم الثالث، التي تطمح لتحقيق التغيير.

لقد لمع اسمه في كل مكان، خصوصًا في دول العالم الإسلامي، وذلك بسبب إنسانيته وإنجازاته التي حوّلت ماليزيا من بلد ذي اقتصاد متواضع يعتمد على الزراعة، إلى بلد صناعي متقدم ومزدهر ومتطور، وبالتالي فهو يوصف أب التحديث في ماليزيًا.

على أنه ربما يغيب عن ذهن الكثيرين، أن مهاتير لم يتدرب ليكون رجل اقتصاد أو سياسة، بل كان طبيبًا، وقد جعلته خبرته الطويلة في عالم الطب، واعيًاً للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلده، في وقت مبكر من حياته، وقادته إلى كتابة العديد من المقالات المؤثرة خلال سنوات عدة، فكتاباته وتفكيره الناقد ذاع صيتهما، وهو ما اشتمل عليهما كتابه بعنوان (المحنة الماليزية)، المنشور العام 1970.

وفي العام 1968 تم تعيينه رئيسًا أول لمجلس التعليم العالي، ثم أصبح في العام 1974 رئيس مجلس الجامعات، ومن ثم غدا وزيرًا للتربية والتعليم، وهي الفرصة التي انتظرها طويلًا؛ إذ تمكن في أثنائها من تحقيق تغييرات اجتماعية كبيرة، إضافة إلى تحول جذري على مستوى التعليم.

ولقد ووجهت تلك التغييرات بمعارضة شديدة من قبل بعض الأكاديميين المحافظين، غير أن الدكتور مهاتير ظل صامدًاً وربح معركة التغيير في آخر المطاف.

ومنح الدكتور مهاتير، كرئيس وزراء منتخب منذ العام 1981 إلى العام 2003، السلطة والقدرة على تحقيق رؤيته، المسماة (رؤية عشرين عشرين)، والتي دخلت حيز التنفيذ الفعلي.

ويعد تركيزه على التعليم، باستخدام نموذج اليابان وكوريا الجنوبية، دليلًا على بعد نظره؛ إذ حقق إنجازات كبيرة ومشاريع ضخمة، مثل مشروعات البنية التحتية كالطرق السريعة والأبنية الكبيرة والمطارات، إضافة إلى صناعة سيارات (بروتون) وغيرها من المشاريع.

ويحتل الدخل الإجمالي المحلي لماليزيا، اليوم، المرتبة الخامسة والثلاثين عالميًا، حيث يبلغ 326.9 مليار دولار أميركي، ويشكل القطاع الصناعي أكثر من 30% من الاقتصاد الماليزي .

* الرئيسة التنفيذية لمؤسسة عبد الحميد شومان - عمّان

ووصل دخل الفرد في ماليزيا إلى 10,829.9 دولارًا أميركيًا مقارنة مع أقل من 350 دولاراً عام 1960.

وارتفعت نسبة التعليم إلى 94 بالمئة، على الرغم من عدد السكان الكبير، الذي يفوق 30 مليون نسمة.

إن كل هذه الأمور والإنجازات، إنما جاءت نتيجة التصميم والإرادة والرؤية الثاقبة للدكتور مهاتير محمد، كما أن نجاحاته في ماليزيا ينبغي أن تكون حافزًا للأردن للاستفادة منها، وذلك من خلال العمل على تحقيق التغيير، على الرغم من الصعوبات والمعوقات كافة.

كما أن الدروس التي يمكن أن نتعلمها من التجربة الماليزية كبيرة جدًا ومهمة للغاية على طريق التطور والتنمية .

إضاءات على التجربة

د. مهاتير محمد*

أسعى، في هذه العجالة، إلى تقديم نبذة مختصرة عن بلدي، ماليزيا، كي تتمكنوا من استيعاب بعض المشكلات التي واجهتها منذ نيلها استقلالها في العام 1957.

والحال، أنه يوجد كبير شبه بين الأردن وماليزيا، من حيث التنوع السكاني، فهناك ثلاث فئات عرقية رئيسية في ماليزيا، هي: عرق الملايو وهم السكان الأصليون، وأنا واحد منهم، ويشكل هؤلاء ما نسبته 60% من عدد السكان، كما يوجد لدينا أيضًا الصينيون الذين تتراوح نسبتهم بين 26-30%، فيما يشكل الهنود نحو 10%، إضافة إلى بعض الأعراق الأخرى، ممن قدموا إلى ماليزيا ليصبحوا جزءًا لا يتجزأ من أهل البلاد، ومن بينهم بعض العرب، خصوصًا من اليمن؛ وأوضاعهم في بلادنا حسنة الحال، على خلاف أماكن أخرى في العال، ويعدّ هذا الخليط من الأعراق المقسمين على أساس الأجناس والأديان والثقافات واللغات، علاوة على الإنجازات الاقتصادية، خليطًا صعب القياد على أي إدارة ولأي حكومة.

وعندما كنا نقاتل ونناضل لنيل الاستقلال، كان يعتقد الكثيرون أن ماليزيا لن تنجو ولن تتطور؛ لأن السكان الأصليين، وهم أغلبية السكان، سيشرعون، حال تحقق الاستقلال، بالاستيلاء على ممتلكات الصينيين والهنود، وكان هذا التوقع سائدًا، على الأغلب، بين الأجانب، عدا بعض الماليزيين، كذلك.

* رئيس الوزراء الماليزي الأسبق.
- ألقيت هذه المحاضرة بتاريخ 2015/9/3

غير أنه، ونتيجة حكمة المؤسسين الأوائل والحكومة في تلك الفترة، لم يحدث أي استيلاء أو تأميم للممتلكات، وبدلًا من ذلك، قرر الملايو والصينيون والهنود أن يكونوا شركاء، وأن تكون ماليزيا دولة الجميع، وأن تفتح صدرها لاحتضان الجميع الذين يتشاركون ويتبادلون الثروة الاقتصادية والقوة السياسية.

كان ذلك القرار الذي اتخذه رئيس الوزراء الأول آنذاك غاية في الأهمية، ولا ريب أن الفضل كله في التطور الذي حصل لاحقًا، يعود إلى هذا الرئيس الذي جاء بفكرة ما يدعى باللغة الصينية (كونسي) أي المشاركة؛ وتعني المشاركة في بناء الدولة، والعمل سوية على التطوير من قبل جميع الشركاء والمواطنين.

ولإنجاح هذا الفكرة، قررنا أن يمثل كل حزب سياسي عرقًا معينًا؛ فهناك حزب لعرق الملايو، و«الجمعية الصينية» للصينيين، و«الهيئة الهندية» للهنود، وقررت الأطراف الثلاثة تأسيس تحالف يجمع مختلف الأحزاب السياسية.

ويختلف هذا التحالف عن غيره؛ إذ عادة ما يتم تشكيل التحالفات عقب الانتخابات، التي تشترط وجود أغلبية أو حزب سياسي ذي أغلبية لكي يكون قادرًا على تشكيل الحكومة، وإذا انسحب أي حزب من الأحزاب الصغيرة فيه، يختل هذا التحالف. لكن، وعلى خلاف ذلك، فإن تحالفنا يضم اليوم أربعة عشر حزبًا مختلفًا، فإذا قرر أي حزب سياسي الانسحاب فسيستمر التحالف قويًا، لذلك لن يرغب أي طرف في الانسحاب؛ لأنه إذا انسحب فسيعدّ ضمن المعارضة.

تلك كانت نظرة الحكومة حينها، وهكذا استمرت الفكرة في ماليزيا، وبالتالي أرست طريقة عمل الأعراق والأجناس المختلفة، بعضها مع بعض، استقرارًا كنا بأمس الحاجة إليه؛ كي نحقق التنمية والتطور.

ولعل الكل يعرف، أن لكل حزب دورًا في ازدهار الدولة، وتحقيق النمو الاقتصادي، بحيث يحصل كل طرف على حصته من كعكة هذا النمو المنشود، وبالتالي يتم تقسيم الكعكة بالتساوي بين جميع الأطراف، ويتحقق، تاليًا ما نطمح إليه من النمو الاقتصادي.

وعلى ذكر النمو الاقتصادي، فقد آثرنا التركيز عليه، على نحو يفوق التنظيم السياسي، وعلى ذلك، عالجنا غياب التوازن السياسي المتفشي في المجتمع، والذي كان سببًا للضعف الاقتصادي للسكان الأصليين من الملايو، الذين كانوا يعتقدون أنهم يستطيعون أن يحكموا الدولة بأنفسهم، لذلك تحالف الماليزيون من السكان الأصليين مع الصينيين والهنود، ليعملوا جنبًا إلى جنب، من أجل مصلحة الدولة، والمشاركة في السلطة السياسية، من خلال تحالف حزبي، وليتم، لاحقًا، حكم ماليزيا من مختلف الأعراق والأجناس، بما في ذلك القبائل المنتشرة في بعض المناطق الماليزية.

ومع تحقق الاستقرار، نتيجة هذا التفهم، بدأنا التركيز على التنمية الاقتصادية، آخذين بعين الاعتبار أن ماليزيا كانت تعتبر دولة زراعية، مع وجود ضئيل لبعض المعادن والتعدين، وكان دخلنا محدودًا من ذلك، وكانت هناك مشكلة كبيرة يعاني منها البلد، تتمثل في البطالة التي بلغت نسبًا عليا، وهو ما حاولنا معالجته بجدية.

ولا بد من التذكير، أنه خلال سيطرة البريطانيين، لم يكن لدى المحتلين أي حلول لمواجهة مشكلة البطالة، لكننا، بعد الاستقلال، قمنا بالتفكير بأنفسنا، وخلقنا فرص عمل للذين يعانون من البطالة.

ثم بدأنا بفكرة توزيع الأراضي الزراعية، وقمنا بإنشاء هيئات وجمعيات لكل مجموعة من أجل تنمية الأراضي وإحيائها، كما بادرنا بتوزيع الأراضي التي كانت مملوكة للإقطاعيين، حيث تم توزيع عشرة هكتارات لكل مجموعة؛ لتبدأ بتنميتها واستثمار العائد للتنمية الاقتصادية.

يسمى هذا النظام بـ«النظام الفدرالي لتطوير الأراضي»، وقد أصبح النظام إياه الآن شركة كبيرة تملك 200 مليون هكتار، ولديها صناعات وزراعات مختلفة تحت سلطة واحدة موحدة، وهي تعد اليوم واحدة من أكبر الشركات في العالم.

كانت هذه، إذًا، إحدى الوسائل التي لجأنا إليها لحل مشكلة البطالة، علمًا بأننا لم نكن نستطيع ترك السكان عاطلين عن العمل، وفي المقابل، لم تكن لدينا أرض كافية لمنحها للجميع، وأمام هذه المعضلة، لم يكن من حل أمامنا غير القضاء على الأحراج والغابات لكي نفرّغ الأراضي وتصبح صالحة للزراعة وتسليمها للأهالي، غير أن ذلك كان سيشكل خسارة كبيرة للمصادر الطبيعية في البلاد، وعندها، قررنا التركيز على الصناعة.

أما المشكلة التي واجهتنا، في هذا السياق، فتمثلت في أن ماليزيا بلد فقير برأس مال صغير، وليست لديها خبرة في الصناعات والتعامل مع السوق، وكيفية إدارة الشركات الكبيرة، فكيف لنا أن نصبح دولة صناعية؟

عند هذه النقطة، قررنا دعوة بعض الأجانب للحضور إلى ماليزيا والشروع بتأسيس بعض الصناعات التي تعتمد على العمالة المحلية؛ لأن الهدف الرئيس كان استحداث وظائف للسكان المحليين، وليس توفير دخل للحكومة، لذلك قررنا أن تكون تلك الصناعات معفاة من الضرائب لمدة عشر سنوات، مع فترة تمديد أخرى مماثلة.
وكانت تكلفة العمالة زهيدة، والمستثمر غير مجبر على دفع الضرائب، وبالتالي ساعد وجود المستثمرين الأجانب على تدريب الماليزيين بسهولة، ومكنهم من التعود على العمل في المصانع.

وقد أوصلتنا هذه الإجراءات إلى مرحلة استنفاد العمالة المحلية جميعها، ما جعلنا نضطر إلى فتح الباب لقدوم العمالة الخارجية من الدول المجاورة، فبدأت تلك الدول بإرسالها، بعد أن أصبح لها دور ووظائف في القطاع الصناعي.
إذاً، شجعنا الأجانب على الاستثمار في ماليزيا، وكان ذلك مفيدًا جدًا؛ لأنه لم يكن لدينا رأس المال ولا المعرفة بأوجه الاستثمار، لكن شعبنا كان يتعلم بسرعة كيف يجمع الثروة ورأس المال، وكيف يحصل على التكنولوجيا، وكيف يفهم السوق وإدارة الصناعات الكبيرة، وعليه فإن المستثمرين الأجانب لم يساعدوا في تحويل ماليزيا إلى بلد صناعي فحسب، بل أيضا ساعدوا السكان المحليين على التعلم السريع، ليؤدوا دورًا مهمًا في عملية نهضة ماليزيا وتحويلها إلى بلد صناعي، ما قاد تاليًا إلى وضع حل نهائي لمشكلة البطالة.

ما أودّ توضيحه، أنه عندما تتغلب على مشكلة البطالة، فأنت تكسب، أيضًا، الاستقرار السياسي، أي عندما تكون لديك نسبة كبيرة من الفقراء ستكون هناك مشكلات، فعلى سبيل المثال، أوجد تفاوت الدخل بين الأغنياء والعمال في أوروبا الرأسمالية، مواجهات أدت إلى ظهور الإيديولوجية الاشتراكية والشيوعية، ما قاد إلى نزاعات وحروب وإضرابات وغيرها، لكن هذا لم يحدث في ماليزيا؛ لأن الناس الذين كانوا عاطلين عن العمل أصبحوا الآن عاملين، ولو بدخل متواضع، لكنه أفضل من البطالة، لذلك حققت ماليزيا ما يسمى «السلام الصناعي»، وهي صيغة تعادل الاستقرار السياسي.
عندما تفعل ذلك، فإن الناس ينجذبون إليك لكي يستثمروا؛ فالسكان المحليون والأجانب يودون الاستثمار، وبالتالي أدى ذلك إلى تحسّن نوعية السلع المنتجة في ماليزيا إلى درجة كبيرة، وعندما جاء عصر تكنولوجيا المعلومات، تبنينا بالطبع التكنولوجيا وهيأنا الناس لهذا المجال الجديد من الصناعات بتعليمهم.
واليوم، تجري الأمور بشكل طبيعي حتى عندما كانت الصناعات معفاة من ضرائب الحكومة، إذ كان يتم جمع الضرائب من المديرين والناس المحليين الذين يمتلكون رواتب ودخولًا عالية، إذ كان يتعين على هؤلاء، أن يدفعوا ضريبة دخل، وعلى الرغم من أننا لم نكن نجمع الضرائب من الأجانب، إلا أن دخل الحكومة تحسّن، وأدى ذلك إلى استثمار الدخل في التعليم.

حاليًا، كلنا نؤمن في ماليزيا بالتعليم، والآباء كانوا متحمسين له أيضاً. وكان بعضهم فقيرًا، فالتزمت الحكومة بتوفير الكثير من البعثات، وأرسلناها إلى البلاد المتحدثة باللغة الإنجليزية، أو التي تعتمد الإنجليزية في التدريس الجامعي، فذهبوا إلى بريطانيا وكندا والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا والهند، والكثير من البلاد الأخرى، وكان لدينا طلبة في جميع أنحاء العالم، ففي الأردن، على سبيل المثال، لدينا زهاء ثلاثة آلاف طالب، نصفهم يدرسون الطب وطب الأسنان، وهناك أيضاً طلبة ماليزيون في موسكو وغيرها. وتراهم، الآن، موجودين في جميع أنحاء العالم؛ للحصول على المعرفة؛ لأن المعرفة هي مفتاح التغيير.

عمومًا، أصبح الناس متعلمين بشكل أفضل، وتمكنوا من تولي الوظائف التي لا تتطلب فقط مهارات يدوية، بل مهارات ذهنية، أيضاً، والآن أصبح بعضهم عاملاً، وسنحل مشكلة البقية يوماً ما؛ لأن الصناعة تغيرت من مجرد تجميع السلع والمنتجات إلى صناعات مبنية على المعرفة وتكنولوجيا المعلومات وما شابه، كما أن تدريب الناس على تكنولوجيا المعلومات يمكنهم من تولي الوظائف الجديدة التي تم خلقها، وهي وظائف مبنية على الرواتب العالية، وهكذا، وعلى نحو تلقائي، أصبحت لدى الناس نظرة مستقرة بأنهم يمتلكون المهارة والمعرفة، وبأنهم أسهموا بالثروة الوطنية، كما أسهموا أيضاً بزيادة الدخل الحكومي.
إلى جانب ذلك، كنا نحتاج المزيد من الوظائف، ولأننا كنا غير قادرين على ترتيب الأمور بمفردنا فقط، فقد سافرت إلى جميع أنحاء العالم قبل أن أصبح رئيسًا للوزراء، ولاحظت أن اليابانيين كانوا يتعافون بسرعة من الحرب في المحيط الهادئ، بل كانوا يحققون

نموًا متسارعًا بنسبة 12% من النمو الاقتصادي السنوي، فعرفنا في دواخلنا بأنهم كانوا يفعلون الشيء الصواب، ولذا قمت بدراسة تجربتهم وما يفعلونه ليتمكنوا من التعافي ومواكبة الأمم الأوروبية، وليصبحوا ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم.
ومن خلال دراسة واقع اليابانيين، تعلمنا أن تطورهم يعتمد، في الأساس، على ثقافتهم ونظامهم، لذلك قمنا بنسخ نظامهم.

وهكذا، نظرنا إلى تجارب اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان والصين ودرسناها جيدًا، محاولين تعلم ما يفعلونه، من أجل محاكاتهم، وتبني تجاربهم، وإسقاطها على بيئة الأعمال والصناعات في ماليزيا، وقد حقق هذا الأمر ثمارًا شتى.
وكان أحد الأشياء التي لاحظناها في اليابانيين وأسهم بتحقيق الإنجاز لديهم، هو حسهم القوي بالخجل، فالياباني يشعر بالخجل إلى درجة أنه إذا فشل في فعل شيء ما، فمن الممكن أن يقوده ذلك إلى الانتحار، ومع إقرارنا بأن هذا المصير غير محمود، بيد أن الحس العالي بالخجل مهم جدًا، فعندما تشعر بالخجل من فشلك فأنت تحاول أن تتجنبه، واليابانيون دائما يسعون إلى تجنب الفشل من أنفسهم، لذلك أنتجوا إنسانًا ذا نوعية جيدة، وسلعًا ذات نوعية عالية، كما أنهم زادوا من جودة بضائعهم، ما قادهم إلى التقدم عالميًا، وبالتالي جعلهم فخورين بما أنجزوه، فتوارى خجلهم خلف تلك الإنجازات.
وبعد أن تعلمت الكثير من اليابانيين وثقافتهم، فكرت أن أنقل ما تعلمته إلى ماليزيا، على الرغم من معرفتي بأن الماليزيين يختلفون قليلًا عن اليابانيين، فليس من السهل أن تقنعهم بضرورة أن يكونوا فخورين بعملهم، لكن، إلى حد ما، استطعنا نسخ التجربة اليابانية، وأعتقد أن هذا الأمر منحنا شعور الفخر بالإنجاز.

وأستدرك بالقول هنا، بأن المال ليس هو ما نفخر به، بل بنتائج عملنا، وقد حاولنا إقناع الماليزيين بأن عليهم التفكير على ذلك النحو، وقلنا لهم: «ليس المهم كم تتقاضون، بل ما الذي تفعلونه لتكونوا فخورين به، وكذلك أمتكم».
وبعد التجربة، وجدنا أن سياستنا أسهمت كثيرًا في تغيير نمط التفكير عند الماليزيين، مدركين أن عليهم أن يدرسوا بجد، وأن يكتسبوا المعرفة، ويهتموا بجودة السلع، وهذه الأمور مجتمعة أسهمت في تنمية ماليزيا.
في تلك الأيام، أدركنا أن اليابانيين لديهم، أيضاً، تعاون وتناغم بين المؤسسات الحكومية والخاصة، وبأن الحكومة تتعاون مع القطاع الخاص، وتحاول مساعدته، وعرفنا كيف تهبّ الحكومة لنجدة القطاع الخاص، عند حدوث أي مشكلة طارئة، على عكس الغربيين، الذين يشعرون أن هذا التعاون ممارسة خاطئة، وأن على الحكومة أن تكون مغلقة في وجه القطاع الخاص. أما اليابانيون الذين أدركوا أنه يجب عليهم أن يعملوا مع هذا القطاع، فقد أدخلوا المأسسة، وكانوا يعملون من خلال القطاع الخاص، والحكومة تعمل من خلال تعاون وثيق ضمن قوانين العمل التي تبنتها اليابان.

درسنا ذلك كله، وقلنا: لماذا لا تعمل حكومتنا أيضاً مع القطاع الخاص؟ لأنه إذا كان هذا القطاع يحقق أرباحًا، فستحقق الحكومة أيضاً أرباحاً من خلال الضرائب، التي كانت تبلغ 45% على الشركات، وكان لدينا أيضاً مانحون نتعاون معهم، ففكرنا بأنه يجب علينا أن نتعاون مع القطاع الخاص ليحصل على مزيد من الأرباح، وبالتالي تحصل الحكومة على 45% من الضرائب.
أما في الوقت الحاضر، فقد انخفضت الضرائب إلى نسبة 26%، لكننا نجني مبالغ تفوق ما كنا نجنيه حين كانت النسبة 45%، كما ساعدنا القطاع الخاص، من خلال معرفة مشاكله، في تحسين بيئة الأعمال، واستطعنا أن نعرف ماذا يريد هذا القطاع بدقة ليقوم بعمله على نحو أكثر سهولة.
بالنظر إلى الموقف الودود من قبل الحكومة تجاه القطاع الخاص، رغب الناس باستثمار أموالهم، وآثروا أن يساعدوا في تحسين الصناعة وتطويرها، كما زادت رغبتهم بتحسين أدائهم، بمساعدة الحكومة.

أوعزنا إلى العاملين في القطاع العام، بضرورة التعاون مع القطاع الخاص؛ لأن رواتبهم تأتي من هناك، وبأنه إذا تعرض هذا القطاع للخسارة، فلن تكون هناك ضرائب لجمعها، ما يعني أنه لن تكون هناك زيادة على رواتبهم، أما إذا قاموا بمساعدة القطاع الخاص بجني مزيد من الأرباح، فعندها سنكون قادرين على جمع الضرائب، وبالتالي زيادة الرواتب، وقد آتت نصائحنا أكلها؛ إذ تعاون موظفو الحكومة مع القطاع الخاص من دون تأخير، وكانوا سريعين في اتخاذ القرارات التي تسهل عمل هذا القطاع.
وعندما توليت منصب رئيس الوزراء، كان أول ما فعلته كسب الناس، لكنني، في الوقت نفسه، كنت حازمًا مع الذين يتلكأون بتأخير الأعمال، ودعوت الناس إلى موافاتي بأي

شكوى، وكنت أذهب إلى مكاتب الموظفين وأسألهم لماذا لا يقومون بتحسين بعض الأعمال، أو لماذا لا يوافقون على أمور معينة، فإن لم تكن لديهم أسباب وجيهة، كنت أؤكد لهم أنه ينبغي عليهم اتخاذ قرارات أفضل. بهذه الطريقة، وبهذا النمط من الرقابة والتحفيز، أصبحت القرارات التي يتخذها موظفو القطاع العام أفضل وأكثر سرعة وفاعلية، وكانوا ينظرون إلى إنجازاتهم بفخر.

كما أوعزت إليهم، بأن عليهم أن ينهضوا بجميع التحسينات الضرورية في الإجراءات والبنية التحتية خلال فترة محدودة من الزمن، لكي تصبح الإدارة كفؤة. ولا غرو أن تلك الأفعال البسيطة، أسهمت، بشكل فعال، في تحسين العديد من جوانب بيئة الأعمال والاستثمار، وقللت كثيرًا من البيروقراطية، فازدهرت الأعمال، وأدرك المستثمرون أنهم، عندما يأتون إلينا بأموالهم للاستثمار، فليس هناك أناس يمدون يدهم إليهم لطلب الرشوة، ولن يكون هناك تأخير من قبل العاملين في القطاع العام؛ لأنهم سيواجهون المساءلة في حال أي تأخير غير مبرر لمعاملات المستثمرين.

والحال أن ماليزيا نمت وتطورت بهذه الأسباب، على الرغم من أننا استغرقنا وقتًا طويلًا لتغيير طريقة تفكير موظفي القطاع العام.

وفي هذا الصدد، اعتدنا جمع هؤلاء الموظفين في مخيم لمدة أسبوع، وكنت أشرح لهم وأحاضر بهم شخصيًا عن الأسباب الموضوعية التي تتطلب منهم أن يكونوا صادقين ومخلصين في أعمالهم، وعن الفوائد التي سنجنيها من ذلك، ومن تسلحهم بالجدية في العمل، وكنت أذكرهم بهذه الأمور باستمرار، وخلال هذا الأسبوع كنا نحاول تغيير ذهنياتهم وأساليبهم وثقافتهم.

إن نجاح الشخص أو المجتمع أو الدولة يعتمد على العقلية ونظام القيم الذي يؤمنون به، فوجود نظام قيم جيد يسهم بجعل الموظفين مقبلين على العمل بجدية، وبالرغبة في أداء هذا العمل، وليس مجرد الذهاب إلى العمل والعودة منه على نحو آلي.

كما جعلهم نظام القيم المستحدث، أكثر صدقًا، وساهم في منعهم من ممارسة الغش، والامتناع عن مد أيديهم إلى ما ليس من حقهم، فضلاً عن أنه جعلهم أكثر نشاطًا وفعالية في أعمالهم.

وكنا مؤمنين بأنه ينبغي علينا غرس الكثير من القيم الجيدة في موظفي القطاعين العام والخاص أيضًا، وضرورة إخضاعهم للتدريب على أهمية العمل الجماعي؛ لذلك أصبحوا أقل كسلًا مما كانوا عليه في السابق، كما أنهم لم يعودوا يفكرون بيومهم فقط، بل كنا ندربهم على أهمية التفكير المستقبلي، وبأبنائهم وتعليمهم، وبأهمية توفير المال لتحقيق ذلك.

وقد دفعهم كل ذلك التدريب والتحفيز، بقوة، إلى التفكير في المستقبل وعزز من الانضباط في نفوسهم.

لا شك أن لدينا خططًا مستقبلية على مدى زمني يتراوح من 5 إلى 10 سنوات مقبلة، وكذلك على مدى 30 سنة. أما خطة الأعوام الثلاثين القادمة فتتمثل برؤية (عشرين عشرين)، لكن لماذا سميت بهذا المسمى؟ لأنني، كطبيب، أعرف أن الرؤية الكاملة الأفضل عند الإنسان هي نسبة (عشرين عشرين)، أو (ستة ستة)، وعلينا أن نثبت أن رؤية (عشرين عشرين) هي رؤية للشعب الماليزي، لأننا نود أن نكون بلدًا متطورًا بالكامل.

وبحسب تفسيرنا الخاص، فإن رؤية (عشرين عشرين) يجب أن نركز فيها على أشياء محددة ينبغي أن نفعلها الآن لنكون دولة متطورة بالكامل. هذا طموح كبير، لكنني أعتقد أن بالإمكان تحقيقه إذا فعلنا الخطوات الصائبة. أما إذا أخطأنا، فبالطبع لن نحقق ذلك.

إن لماليزيا القدرة على ذلك، فعلى سبيل المثال تمتلك الدولة الأموال؛ لأن الناس تقوم بالادخار، ذلك أن 40% من الدخل القومي يتم توفيره كل سنة من خلال المؤسسات الكبيرة، وإحدى تلك المؤسسات هي صناديق الادخار التي تعدّ إسهامًا من العمال وأصحاب العمل، فهم يسهمون بنسبة 20% من الأجر، حيث يدفع العامل 9% وصاحب العمل 11%، لتوضع النسبتان مجتمعتين في صندوق الادخار، وأصبح لدينا أموال ضخمة الآن، تبلغ نحو 400 مليار من العملة الماليزية، التي تعادل 100 مليار دولار أميركي، كما أن لدينا مدخرات أخرى.

من المعروف أن كثيرًا من الماليزيين يحجون كل عام، ويودون ادخار الأموال، مع إدراكهم أن تخزينها في المنازل يفقدها قيمتها، لكن إذا وضعوها في صندوق مركزي يسمى «صندوق الحج»، فإن المجلس التابع للصندوق سيستثمر هذه الأموال، حيث يعطيهم المستثمرون بعض العوائد، ما يؤدي إلى مضاعفة ادخاراتهم، وعندما يودون الحج فإن المجلس يقوم بجميع الترتيبات لأداء هذه الفريضة. وفي الوقت نفسه، وعلى هذا الأساس، جمع المجلس التابع للصندوق، مليارات الرينكات (العملة الماليزية) المتاحة للاستثمار، إضافة إلى امتلاكنا صناديق أخرى للادخار.

الأزمة المالية العالمية

خلال الأزمة المالية العالمية، عجزنا عن شراء كثير من السلع لأنها مستوردة وتكلف الكثير من الأموال، لذلك قررنا أن لا نتبع خطط صندوق النقد الدولي بعد أن درسناها جيدًا، بل توصلنا إلى حقيقة أن تلك الخطط ستؤدي إلى إفقارنا، وكنا فقراء، فعليًا، على مدار عامين، لكننا لم نيأس، وبقينا نبحث عن حل عملي وفعال لما تعاني منه البلد، إلى أن وجدناه.
ما حصل، باختصار، أنهم كانوا يبيعون عملتنا بكميات كبيرة، وظلوا يمارسون عمليات البيع تلك إلى أن انخفضت قيمتها إلى حوالي نصف ما كانت عليه قبل الأزمة، ثم قاموا بشرائها وسلموها إلى المشترين الأوليين بأسعار أعلى.

هذا ما فعلوه، فقد كانوا أقوياء، وكنا عندما نتهمهم بأي تهمة، يلجأون إلى تخفيض قيمة عملتنا، لذلك قررنا أن نوقفهم عن الاتجار بالعملة، فطلبنا من البنك المركزي الماليزي أن يوعز إلى جميع البنوك العاملة في ماليزيا بمنع التحويل البنكي من الطرف الأول إلى الطرف الثاني؛ لأن مثل هذا التعامل غير قانوني. وبهذه الطريقة لن يتمكنوا من الاتجار بعملتنا، وبالتالي سيتم وقف إهدار قيمتها. وهكذا، تمكنا من تثبيت قيمة العملة بالقيمة التي نودها، وبدأ البلد بالتعافي على نحو سريع، كما تمكنا من حماية أنفسنا بعدم اتباع الأفكار التي كانت تأتي من الدول الغنية.
أما بالنسبة إلى العولمة وجميع القضايا الأخرى المشابهة، فلا يمكننا تجنبها، نظرًا لأن الاتصالات قوية، وتجري بشكل متسارع ومتناغم، كما أن الناس يمكنهم أن يتحركوا بأي طريقة، وأن يتنقلوا بشكل جيد وفعال وكفؤ؛ لذلك ينبغي أن تكون العلاقة وثيقة بين البلدان المختلفة.

أصبحت العولمة واقعًا لا مفر منه، ولا بد أن تأخذ مجراها، لكن الغرب كان يريدها في المجال الاقتصادي فقط، فنحن عندما كنا نتحدث عن العولمة، كان الغرب يتحدث فقط عن نقل الأموال من بلد إلى آخر من دون فوائد.
تلك كانت نظرتهم إلى العولمة، أي أن يكون من حقهم، عندما يأتون إلى بلادنا بأموالهم، أن يشتروا حصصًا في السوق وأسهمًا، والتحكم بالأسعار ورفعها من خلال الشراء المتكرر، ومن ثم بيع الأسهم والحصص، وجمع نقودهم، وبالتالي الإضرار بالمستثمر المحلي.
لقد أكدنا لهم أن هذا غير مسموح، وقلنا لهم إذا أردتم نقل الأموال بشكل سلس من بلد إلى آخر، فيجب أيضا السماح للأشياء الأخرى بالانتقال السهل عبر الحدود، لذا كان لا بد لي من اقتراح إرسال مئة مليون صيني فقير، ومئة مليون هندي فقير، الى أوروبا وأميركا، وعندما سألتهم عن رأيهم في ما إذا كان ذلك يعدّ جزءًا من العولمة أيضًا، أجابوا: لا لا لا، فقط المال هو ما يجب أن ينتقل بشكل سلس، وليس الناس.
لا ريب أنكم تعرفون ما يحدث في أوروبا اليوم، أعتقد أن الإفريقيين يجب أن يذهبوا إلى أوروبا من بلدانهم غير المستقرة، وكلنا يعلم أن الأوروبيين هم الذين أرسلوا الهنود والصينيين إلى ماليزيا. ففي السابق، كان الماليزيون وحدهم في ماليزيا، وأعتقد أنه حان دور أوروبا اليوم لتقبل كل هؤلاء الأجانب بسبب العولمة، وبالطبع كانت هذه إحدى الوسائل لمجابهة أفكارهم.

حاصل القول، إن ما خرجنا به من تلك الأزمة، هو أن النصيحة التي يقدمها الآخرون تكون لمصلحتهم فقط وليس لمصلحة الطرف الآخر، فعندما اقترحوا العولمة فسروها بأنها الانتقال الحر للأموال، وكان ذلك لمصلحتهم، لكننا أعدنا تفسيرها، فبالنسبة إلينا تعني العولمة حرية انتقال الفقراء من الجنوب إلى الشمال، أي من المناطق الفقيرة إلى الغنية، هذا ما نقصده بالعولمة، ولا أعتقد أنهم يحبون تفسيرنا هذا كثيرًا.
بالطبع، استطعنا إيقافهم عن الحديث عن نقل أموالهم إلى دولتنا، فنحن نتذكر جيدًا عندما قاموا بتخفيض قيمة العملة الماليزية وجعلونا فقراء. مثلًا كانت هناك شركة تقدر قيمتها بحوالي 100 مليون رينكة ماليزية، لكن ما لبثت أن انخفضت قيمتها إلى النصف، وبالتالي هم يستطيعون أن يحضروا أموالهم ويشتروا هذه الشركات والبنوك والصناعات التي تعاني وتصارع من أجل البقاء، فيشتروها بأقل من سعر السوق، مع التذكير بأنهم لو توقفوا عن ألاعيبهم في مجال العملة، فستتوقف عن فقدان قيمتها أو هبوطها ومنع الناس من الإفلاس، مع الإبقاء على قيمة هذه الشركات.

أما في مجال العلاقات الخارجية، فهي ممتازة مع الجميع؛ الشرق والغرب على السواء. وأورد هنا مفارقة، فعندما أردنا أن نشتري طائرات، اعتقدنا أنه يمكننا أن نشتري طائرات روسية وأمريكية. لكن سلاح الجو كان يفضّل الطائرات الأميركية، فاشترينا (ف-18)، لكن أميركا لم تعطنا جميع الأسرار، لتصبح الطائرات مناسبة للاستعراض الجوي فقط، أما روسيا فتبرعت لنا بجميع القنابل التي تحتاجها ماليزيا.

مهاتير محمد.. نبذة شخصية

- في 16 تموز (يوليو) من العام 1981، أصبح مهاتير محمد رئيسًا لوزراء ماليزيا، محطمًا بذلك تقليدًا قديمًا تمثل في ضرورة أن ينتمي رئيس الوزراء دائما إلى الأسرة الملكية، لكن القادم الجديد كان من أسرة فقيرة تعود أصولها إلى ولاية قدح.
- هو الابن الأصغر من بين تسعة أشقاء، كان والدهم مدرسًا للمرحلة الابتدائية، وبالكاد يكفي راتبه لسد احتياجات الأسرة، أما الأم فكانت ربة منزل.
- لم يوقف حال أسرته الفقيرة، طموحاته الكبيرة، بل كان مثابرًا ومجتهدًا وعنيدًا، وخلال الحرب العالمية الثانية، وفي أثناء الاحتلال الياباني لماليزيا، باع مهاتير فطائر الموز والأطعمة الخفيفة لتوفير دخل لأسرته، غير أنه لم ينسَ حلمه في التعليم الذي واصله في المدارس العامة؛ لينتقل منها إلى كلية السلطان عبد الحميد في ألور سيتار، ومنها إلى دراسة الطب في كلية الملك إدوارد السابع الطبية، التي أصبحت في ما بعد جامعة سنغافورة الوطنية، في العاصمة سنغافورة، وهناك أصبح رئيسًا لاتحاد الطلاب المسلمين في الجامعة.
- في العام 1953، تخرج من الجامعة طبيبًا والتحق بالحكومة الماليزية الاتحادية، الخاضعة للحكم الإنجليزي، كضابط خدمات طبية. غير أنه تركها بعد أربع سنوات، وبدأ في العام 1957 بممارسة عمله الخاص في عيادته التي افتتحها، وخصص نصف العمل فيها للكشف على الفقراء مجانًا، ما أدى إلى اشتهاره وذيوع صيته.
- كانت بدايات حياته السياسية في العام 1964، حين قرر خوض الانتخابات البرلمانية، ليهزم مرشح الحزب الإسلامي، ويفوز بمقعد عن دائرة «كوتا سيتار سيلاتان»، وهو المقعد نفسه الذي خسره في الانتخابات التالية في العام 1969.
- في العام نفسه، شهدت ماليزيا اضطرابات بين الملاويين والصينيين، أدت إلى طرد مهاتير من الحزب، إثر توزيع رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء تنكو عبد الرحمن، اتهمه فيها بالميل لمصلحة الجانب الصيني، وبعدها، كتب «معضلة الملايو»، وهو الكتاب الذي شرح فيه الأسباب التي قادت إلى الاضطرابات، وشخّص الوضع في البلاد، والأسباب التي جعلت تقدم الملايو على المستوى الاقتصادي سيئًا، إلا أن حكومة تنكو عبد الرحمن حظرت نشر الكتاب، على الفور، ولم يرفع ذلك الحظر إلا بعد أن أصبح مهاتير رئيسًا للوزراء في العام 1981.

- جاء منع الكتاب بسبب المساحة الكبيرة للحقيقة الصادمة التي واجه بها مهاتير شعب الملايا، متهمًا إياه بالكسل، وداعيًا إلى ثورة اقتصادية لنقل ماليزيا من دولة زراعية متخلفة إلى دولة اقتصادية ناهضة، كما انتقد فيه سيطرة الصينيين على الاقتصاد الماليزي.
- في العام 1981، أصبح مهاتير رئيسًا للوزراء، وقد جاء إلى الحكم في مرحلة لا يحسد عليها؛ إذ كان المجتمع الماليزي منقسمًا على نفسه بين الكتل القومية الكبيرة؛ الملاوية والصينية والهندية، ومتخلفًا اقتصاديًا وسياسيًا، ولا يزيد دخل الفرد فيه على 1000 دولار سنويًا.
- كان تعداد السكان يناهز 14 مليونًا، معظمهم يعيش في الغابات، وكانوا يعتاشون من العمل في زراعة المطاط والموز والأناناس وصيد الأسماك، أما الصراعات الدينية فكانت تطغى على المشهد بأكمله، وتؤخر التفكير في أي تنمية حقيقية.

غير أن مهاتير كان يمتلك رؤيته لرفع سوية هذا المجتمع المتخلف، وهي رؤية آمن بها على الدوام، معبرًا عنها بالقول إن «أهم رأس مال تملكه أي دولة هو شعبها»، فتبنى خطة تقوم على أساس عشرة أعوام، وخطة أخرى للتنمية أطلق عليها اسم (عشرين عشرين)، وهي استراتيجية إصلاح وتنمية شاملة حدد لها العام 2020 لكي تتمكن ماليزيا من أن تكون في مصاف الدول المتقدمة.

- جاء مهاتير إلى المنصب وهو يمتلك قائمة طويلة بالتغييرات الواجب إجراؤها؛ بدأها بالدستور، حيث قلص من مساحة تدخل الملكية في الحكومة، وأجرى إصلاحات في النظام القضائي الذي يجب أن يكون كفؤًا لتحقيق العدالة والمساواة ومكافحة الفساد، وأيضًا في المجال الاقتصادي، حيث كانت تعاني نسبة كبيرة من الماليزيين من الفقر والبطالة والتهميش، إضافة إلى أنه أولى التعليم أهمية خاصة، كما أنه لم يغفل تفشي الفساد الذي شن عليه حربًا بلا هوادة، وجاء شعار المرحلة الذي تبناه ملخصًا في «تطهير البلاد من الفساد، ورفع الكفاءة، والتحلي بالأمانة».
- كان التحدي الأول أمام مهاتير محمد هو صهر الشعب الماليزي ليصبح أمة واحدة، وتجنيبه الصراعات العرقية؛ وأوجب مثل هذا التحدي وضع أسس قوية لتخطيه، تمثلت في بناء دولة حديثة تمنح مكتسبات حقيقية وعادلة لجميع مواطنيها، بغض النظر عن القومية أو الديانة، وعلى الرغم من أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام، إلا أن الدستور الماليزي كفل الحقوق الدينية للأقليات.

- كانت تلك الخطوة ضرورية للبدء ببناء ماليزيا الحديثة، لكي يستطيع مهاتير محمد وحكومته الانطلاق إلى التنمية الشاملة في جميع أنحاء الدولة، وهي تنمية اشتملت على الجوانب التعليمية والعلمية والاقتصادية، وصولًا إلى جعل البلد ساحة جاذبة للاستثمار.
- كان التعليم على رأس أولويات مهاتير محمد، فتنبه إلى جميع مراحله، منذ مرحلة ما قبل المدرسة، أي رياض الأطفال التي اشترط عليها أن تكون مسجلة لدى وزارة التعليم، وأن تشرف الدولة على مناهجها، إضافة إلى تبنيه سياسة التعليم الشامل في المرحلة الثانوية، ليدرس الطلبة، إلى جانب العلوم والآداب، مواد مهنية وفنية، كما توسعت الدولة في إنشاء المعاهد المهنية التي شهدت نقلة نوعية في عهده.
- حققت ماليزيا قفزة واسعة في مجال التعليم والربط الإلكتروني وحوسبة التعليم، أو ما يطلق عليه «المدارس الذكية»، فقد كان معظم المدارس الماليزية خاضعًا لهذا النظام، ما ساهم في تنمية المهارات الأساسية للطلبة في هذا المجال الحيوي.
- تبنت الدولة مبدأ التدريس والتعليم وفقًا لحاجات الطلبة وقدراتهم ومستوياتهم المختلفة، وأقرت اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، إلى غير ذلك من القرارات المهمة، التي صبت في مصلحة جودة التعليم، كالاشتراطات الواجب توافرها في الكادر التعليمي، ومشاركة الطلبة في اختيار البرامج الدراسية، والتنويع والتطوير في أساليب التدريس.
- في المجال الصناعي، كانت هناك ثورة أخرى، حيث استطاع إدخال صناعات جديدة إلى البلد، كما بنى المنتجعات والمرافق السياحية والطرق والمطارات والفنادق، إضافة إلى استفادته من فترة الاحتلال الياباني، حيث قام بتحويل المعسكرات اليابانية القديمة إلى منتجعات سياحية فاخرة، نافست العديد من مثيلاتها العالمية المشهورة، فاستطاع أن يضع ماليزيا على خريطة السياحة الإقليمية والعالمية.
- كانت النهضة الحضارية التي شهدتها ماليزيا غير مسبوقة؛ فتحول البلد من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية، إلى دولة صناعية متقدمة يساهم قطاعا الصناعة والخدمات فيها بنحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت نسبة صادرات السلع المصنعة نحو 85% من إجمالي الصادرات، كما أنتجت 80% من السيارات التي تسير في شوارعها.

- في ظل مثل هذه الظروف، تحققت تنمية شاملة في جميع القطاعات، واستطاع الإنسان الماليزي أن يقطف ثمار تلك التنمية، فانخفضت نسبة البطالة إلى 3%، ووصل دخل الفرد الماليزي من 1247 دولارًا؛ إلى 8862 دولارًا في العام 2002، كما انخفضت نسبة الفقر من 52% من إجمالي السكان في العام 1970، إلى 5% في العام 2002.
- في الثاني والعشرين من حزيران (يونيو) 2002، قدم مهاتير محمد استقالته من رئاسة الحكومة الماليزية، بعد واحدة من أطول فترات الحكم في آسيا؛ حصل في نهايتها على لقب «تون»، وهو أعلى تكريم لشخصية مدنية في ماليزيا

مقتطفات من زيارة

تخللت زيارة رئيس وزراء ماليزيا الأسبق الدكتور مهاتير محمد التي عقدت ضمن برنامج «ضيف الشرف» لمنتدى عبد الحميد شومان الثقافي لقاءات مع مسؤولين أردنيين وحوارات مع إعلاميين واقتصاديين وسياسيين أردنيين مؤثرين بالإضافة إلى لقاء مع الشباب الفاعل وممثلي مؤسسات المجتمع المدني. كما اطلع دولة مهاتير محمد في جولة له على المؤسسة وأنشطتها وبرامجها.

فيما يلي بعض الصور

Aroub Soubh

التجربة الماليزية

نهضة أمة

مهاتير محمد

2016

مؤسسة عبد الحميد شومان
ABDUL HAMEED SHOMAN FOUNDATION
البنك العربي - ARAB BANK

مؤسسة عبد الحميد شومان
ABDUL HAMEED SHOMAN FOUNDATION
البنك العربي - ARAB BANK

أسست مؤسسة عبد الحميد شومان من قبل البنك العربي عام ١٩٧٨، كمؤسسة لا تهدف لتحقيق الربح وتعنى بالاستثمار في الإبداع المعرفي والثقافي والاجتماعي للمساهمة في نهوض المجتمعات في الوطن العربي من خلال الفكر القيادي، الأدب والفنون، الابتكار المجتمعي.

شركة مساهمة خاصة لا تهدف إلى تحقيق الربح

Established by the Arab Bank in 1978. The Abdul Hameed Shoman Foundation (AHSF) is a non-profit organization dedicated to investing in cultural and social innovation to positively impact the communities it serves through Thought Leadership, Literature and Arts, and Social Innovation.

Non-profit Private Shareholding Company

shomanfdn

940255, Amman, 11194 Jordan | +962 6 4645150 | +962 6 4633565 | shoman.org.jo

ISBN 978-9957-19-056-9 ردمك

دعت مؤسسة عبد الحميد شومان دولة رئيس وزراء ماليزيا الأسبق الدكتور مهاتير محمد إلى زيارة الأردن لعقد لقاء وحوار بعنوان «نهضة أمة» دروس مستفادة بهدف التعريف بالتجربة الماليزية المشهود لها بالنجاح في المجالات التنموية والاقتصادية.

تخللت هذه الزيارة التي عقدت في إطار برنامج «ضيف الشرف»، والذي يقدمه منتدى عبد الحميد شومان الثقافي للتعريف بقصص نجاح وقادة فكر في العالم، لقاءات وحوارات مع مسؤولين وإعلاميين واقتصاديين وسياسيين مؤثرين بالإضافة إلى لقاء مع شباب أردني فاعل وممثلي مؤسسات المجتمع المدني.

يضم هذا الكتيب في طياته نص كلمة دولة رئيس وزراء ماليزيا الأسبق الدكتور مهاتير محمد ضمن لقاء وحوار «نهضة أمة» دروس مستفادة والذي عقد بحضورمجموعة من المهتمين في مقدمتهم صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم وعدد كبير من المسؤولين في يوم الخميس 3 أيلول 2015 في قاعة المؤتمرات في المركز الثقافي الملكي.

مؤسسة عبد الحميد شومان
ABDUL HAMEED SHOMAN FOUNDATION
البنك العربي - ARAB BANK

أسست مؤسسة عبد الحميد شومان من قبل البنك العربي عام 1978، كمؤسسة لا تهدف لتحقيق الربح وتعنى بالاستثمار في الإبداع المعرفي والثقافي والاجتماعي للمساهمة في نهوض المجتمعات في الوطن العربي من خلال الفكر القيادي، الأدب والفنون، الابتكار المجتمعي.

940255, Amman, 11194 Jordan | +962 6 4645150 | +962 6 4633565 | shoman.org.jo

شركة مساهمة خاصة لا تهدف إلى تحقيق الربح

shomanfdn